رؤى

الحركة النسائية في المغرب من الكفاح المسلح إلى النضال من أجل المساواة

د. زهور حوتي

تقديم

إن الحديث عن تاريخ الحركة النسائية في المغرب، لا يمكن أن يتم بمعزل عن تاريخ وصيرورة تطور المجتمع المغربي من أجل مقاومة الاحتلال ونيل الحرية من جهة، ثم إقرار الديمقراطية والحداثة في مغرب ما بعد الاستقلال من جهة ثانية. هكذا يبدو أن الحركة النسائية عرفت مرحلتين أساسيتين، وهما مرحلة ما قبل الاستقلال، ومرحلة ما بعد الاستقلال، ولكل مرحلة خصوصياتها ومميزاتها.

فإذا كانت المرأة المغربية قد شاركت إلى جانب أخيها الرجل، من أجل مقاومة الاستعمار ونيل الحرية، والدفاع عن كرامة الوطن، حيث حملت السلاح، وعالجت الجرحى وأخفت المقاومين، إلى غير ذلك من أعمال المقاومة،[1] فهي لم تنسَ في غمار هذا الكفاح المسلح وضعها كأنثى في مجتمع ذكوري، لا يعترف بها كإنسانة كاملة المواطنة، ما دفعها إلى التفكير في قضيتها كامرأة لها حقوق مثل ما عليها واجبات، حقوق لا بد أن تنتزعها لأنها لن تمنح لها، فكان ذلك وراء تفكيرها في إقامة تنظيمات نسوية من أجل المطالبة بهذه الحقوق، ومن أجل رفع الحيف الممارس ضدها، ومن أجل خروجها إلى التعليم والعمل، ومن أجل تحقيق مبدأ المساواة بينها وبين الرجل. هذه التنظيمات الأولى التي هي أصل الحركة النسائية في المغرب.

غير أنه ليس من السهل التأريخ للبدايات الأولى للحركة النسائية في المغرب، وذلك لسببين مهمين هما:

- قلة المراجع التي تناولت الحركة النسائية في المغرب أثناء عهد الحماية وحتى بداية الستينيات من القرن الماضي، اللهم بعض الإشارات القليلة، أو ما نجده عند بعض المؤرخين الأجانب الذين أرخوا للمقاومة ضد الاستعمار، إضافة إلى الروايات الشفاهية.
- كون الكتابات بخصوص هذا الموضوع كانت من صنع ذكوري، أراد بشكل واع أو غير واع تغييب دور المرأة في الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه المغرب من الاستعمار إلى اليوم، كما سبق أن أسقط أسماء نسوية لامعة مثل السيدة الحرة وعائشة القديسة وغيرهن كثير، من كتب التاريخ التي ندرسها في المقررات المدرسية.

1. مرحلة ما قبل الاستقلال: البدايات الأولى

يعود تاريخ الحركة النسائية للنهوض بأوضاع المرأة في المغرب إلى الأربعينيات من القرن الماضي، حيث كان المغرب يرزح تحت نير الاستعمار، ما يثبت أن لها جذوراً ضاربة في عمق تاريخ النضال من أجل الكرامة والمواطنة. وعلى الرغم من أن هذه البدايات كانت محتشمة، ومتعثرة في أساليبها، فإن غايتها كانت من أجل النهوض بأوضاع المرأة وحث هذه الأخيرة على أن تضطلع بدورها كمواطنة مثلها مثل الرجل، وبخاصة أن المجتمع المغربي بدأ يعرف تحولات في هذه الفترة على مستوى النظام الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فليس من المنطقي ألا تتغير العقليات والسلوكات النمطية. لكن كيف

تم تشكيل هذه الحركة النسائية يا ترى؟

لقد عمل حزب الاستقلال (حزب الحركة الوطنية خلال الحقبة الاستعمارية) على تشكيل أولى الخلايا النسوية سنة 1947، ليقوم فيما بعد بتأسيس جمعية «أخوات الصفا» كجمعية نسوية ذات توجه سلفي إصلاحي. وهكذا، تمحورت أهداف جمعية «أخوات الصفا» حول ثلاثة محاور رئيسية،[2] وهي:

» النهوض بالمرأة المغربية.
» إصلاح المجتمع.
» المشاركة في العمل لصالح البلاد.

فكان أول ما قامت به هذه الجمعية هو الدعوة إلى تعليم الفتاة في المدارس النسوية، ليقوم برنامجها على الدعوة إلى عدم الاختلاط بين الجنسين، وإعادة النظر في مسألة الطلاق وتحريم الزواج المبكر للفتيات. وعند انعقاد مؤتمرها الثاني سنة 1948، أعلنت جملة من المطالب «من قبيل إلغاء تعدد الزوجات، إلا في حالة الضرورة القصوى، والتنظيم القضائي للطلاق حفاظاً على توازن العائلات، ومنع الزواج ما قبل سن السادسة عشرة، علاوة على دعوتها إلى محاربة الإجهاض، والدعارة وجنوح الأحداث والقاصرين والاختلالات الأسرية».[3] وهكذا، كانت الأدبيات الإسلامية بارزة في خطاب جمعية «أخوات الصفا» من مثل: محاربة الرذيلة، تنظيم الإسعاف الاجتماعي، تحقيق الإخاء والتضامن الاجتماعي. هذه التجربة لم تعمر طويلاً لتقبر في مهدها، وما كان لها أن تعمر وهي تطالب بما تطالب به في تلك المرحلة من تاريخ المغرب.

يتضح من خلال هذه الإرهاصات الأولى للحركة النسائية في المغرب، أن المرأة المغربية كانت دائماً في قلب الأحداث التي عاشها المجتمع المغربي، على الرغم من القيود التي كانت تكبلها باسم التقاليد والأعراف والدين، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن المرأة المغربية كانت دائماً واعية بضرورة تغيير وضعها الاجتماعي والاقتصادي وكذا السياسي، لكن العقليات السائدة الرافضة لتحرر المرأة، لم يجعل من قضية المرأة قضية مركزية، وبالتالي كانت من بين القضايا التي يمكن تأجيلها في هذه الفترة، لينصب الاهتمام على مقاومة الاستعمار فقط، لكن مع الأسف سيطول هذا التأجيل لتعاني المرأة المغربية من الاضطهاد والحيف واللامساواة لعقود طويلة، ولينسى ملفها المطلبي الذي صاغت بوادره الأولى جمعية «أخوات الصفا».

2. مرحلة ما بعد الاستقلال

إذا كان النضال الوطني من أجل الاستقلال قد حال دون بروز القضية النسائية كقضية اجتماعية ذات بعد إستراتيجي في هذه المرحلة، فإن بناء المغرب بعد الاستقلال، قد جعل منها قضية جزئية أمام ما هو أكبر ألا وهو تأسيس السلطة ومأسستها. وهكذا، بدأ العمل النسائي يعرف بعض التراجع مباشرة بعد الاستقلال بسبب بعض المحاولات التي أرادت أن تختزله في الجانب الاجتماعي حتى لا يكون له بعد آخر، «وبخاصة أن بعض النساء المنتميات لبعض الأحزاب بدأن يطرحن بحدة وضع المرأة في مغرب ما بعد الاستقلال، وربطن بين الدور الذي لعبنه في المعركة الوطنية وبين الحقوق الإنسانية سياسية كانت أو اقتصادية أو مدنية أو قانونية».[4] لكن ونظراً لقلة الأصوات النسائية، ونظراً لطبيعة هذه المرحلة التي عرفت مجموعة من التناقضات السياسية والصراعات، فقد توارت القضية النسائية في غفلة من الساسة وأصحاب القرار الذين نسوا أو تناسوا أن المجتمع لن يبنى إلا بسواعد كل أبنائه رجالاً ونساء، وأن القضية المجتمعية قضية كلية لا يمكن تجزيئها أو إرجاؤها إلى حين آخر، وبخاصة إذا كان الأمر يتعلق بقضية تهم نصف المجتمع: المرأة.

المرحلة الأولى: الخمسينيات والستينيات

لقد عرف العمل النسائي خلال السنوات الأولى للاستقلال بعض التراجع، فالاستقلال لم يغير أي شيء في القوانين السابقة؛ سواء تلك التي وضعها المستعمر، أو تلك التي وضعها المجتمع المغربي لتنظيم العلاقات الأسرية والاجتماعية، انطلاقاً من مرجعية دينية أو من أعراف وتقاليد متعارف عليها. ولعل أبرز دليل على ذلك هو الكيفية التي صدرت بها مدونة الأحوال الشخصية الأولى سنة 1958. لقد عين المرحوم محمد الخامس ملك المغرب، علال الفاسي على رأس اللجنة الملكية المكلفة بالنظر في مشروع مدونة الأحوال الشخصية، «فكانت اللجنة التي ألقيت على عاتقها هذه المهمة العظمى مكونة من مجموعة من خريجي القرويين، همهم الوحيد أن يكون النص الفقهي وليس العدل والمساواة الهدف الأساسي، ولم يراعَ نهائياً عامل أساسي وجوهري، وهو معرفة الواقع بكل تدقيقاته وتفاصيله وتطوره، وتم اللجوء إلى سلوك الصم في التعامل مع طلب مساواة الرجال والنساء التي كانت ومنذ سنة 1947 موضوعة على طاولة المطالب التي أهمها منع تعدد الزوجات».[5]

تم إذن تجاهل المطالب النسائية فيما يتعلق بالمساواة والعدل والإنصاف، وتم إخراج مدونة الأحوال الشخصية بصيغتها الذكورية التي حفظت للرجل كل حقوقه، ونسيت حقوق المرأة والأطفال والأسرة بصفة عامة، بل تجاهلت كل المتغيرات التي طرأت على المجتمع المغربي، وبخاصة بعد ارتفاع نسبة التمدرس لدى النساء، وخروجهن لقطاع الشغل، حيث أصبحن قوة منتجة لها دور في الأسرة والمجتمع. هذه المدونة التي أرادت أن تزج بالمجتمع المغربي في مستنقع الجمود والركود، والتي عانت بسببها النساء أيضاً، وعلى مدى عقود طويلة، من الظلم والحيف واللامساواة، هي التي ستكون وراء انطلاق الحركة النسائية فيما بعد لتطالب بالمساواة ورفع الوصايا على المرأة، باعتبارها إنساناً يجب أن يتمتع بكل الحقوق الإنسانية.

لقد لعب رؤساء المحاكم ورجال القانون دوراً مهماً في طرح المشاكل التي خلقتها بنود تطبيق مدونة الأحوال الشخصية في هذه المرحلة، كما لعبت النساء داخل الأحزاب وفي التنظيمات النسائية النشيطة دوراً رياديا في تحريك قضية النساء، كما ساهم بعض المناضلين التقدميين في دعم النضال النسائي من أجل المساواة؛ سواء في إطار الكتابات أو جعل هذا النضال في إطار حركة نسائية قوية ذات إستراتيجية واضحة وأساليب عمل تمكن النساء من انتزاع حقوقهن كاملة.

وهكذا، وفي بداية الستينيات، بدأ النضال النسائي يشق طريقه نحو

اتضاح معالمه التنظيمية، وبخاصة فيما يتعلق بتعديل مدونة الأحوال الشخصية في إطار المطلب الجوهري وهو المساواة بين الرجال والنساء. وهذا هو ما اتضح عند تأسيس «الاتحاد التقدمي النسائي» سنة 1962، الذي عبأ النساء للمشاركة في مسيرة ضخمة في شوارع الدار البيضاء في مطلع أيار بمناسبة عيد الشغل، وكانت هذه أول مرة تصاغ فيها شعارات تطالب بالمساواة على لافتات سارت وراءها أعداد هائلة من النساء بمختلف انتماءاتهن الاجتماعية والاقتصادية وكذا بمختلف الفئات العمرية.

لكن بحلول سنة 1965، وعلى إثر الأحداث السياسية التي عاشها المغرب، وعلى مدى عشر سنوات أخرى، سيعرف النضال النسائي ومعه ملفه المطلبي انتكاسة جديدة وجموداً كبيراً، على الرغم من كل المشاكل التي ستعيشها الأسرة المغربية بسبب الطلاق الأحادي وتزويج الفتيات القاصرات، والطرد من بيت الزوجية والحرمان من النفقة والحضانة واللائحة طويلة من المشاكل التي عانت منها المرأة في غياب قانون منصف وعادل، إضافة إلى الفقر والتهميش والإقصاء الممارس في حقها.

كان علينا إذن أن ننتظر سنة 1975، لتعود الحركة النسائية لنضالها وتحريك ملفها المطلبي من جديد، حيث ستنكب المناضلات على مدونة الأحوال الشخصية للمطالبة بتعديلها وجعل مقتضياتها تستجيب لمطلب المساواة بين النساء والرجال، وهكذا تم التركيز على خمس نقاط أساسية، وهي:

» منع تعدد الزوجات، علماً أن هذا المطلب كان مطروحاً منذ سنة 1947 من قبل جمعية أخوات الصفا.
» منع الطلاق الفردي ليصبح عن طريق القضاء.
» رفع الولاية عن المرأة الرشيدة.
» موضوع النفقة.
» موضوع الحضانة.

وكانت هذه هي المطالب التي سطرها القطاع النسائي الاتحادي في إطار التهيؤ للمؤتمر الاستثنائي للاتحاد الاشتراكي في شهر كانون الثاني 1975 ليصادق عليها المؤتمر، وتتم صياغته في شكل ملف مطلبي من خلال ورش العمل التي نظمها القطاع النسائي في بداية 1976.

وقد تزامن هذا الوضع في المغرب مع التغيرات التي عرفها الملف النسائي في العالم، وبخاصة بعد المؤتمر الأول للمرأة في مكسيكو سنة 1975، الذي افتتح بملاحظة مهمة وهي أن النساء خارج صيرورة التنمية، لهذا يجب إدماجهن في التنمية.

وهكذا ساهمت النقاشات حول مدونة الأحوال الشخصية من جهة، والتغيرات العالمية التي عرفها ملف الحركة النسائية فيما يخص

من اللقاءات التمهيدية لمشروع الطفولة المبكرة.

المساواة والإنصاف، في ظهور العديد من الأشكال التنظيمية (اللجان والأندية الخاصة بالمرأة في الجمعيات الثقافية والنقابات والجمعيات التربوية والحقوقية)، التي حاولت بكل جدية أن تتلمس طريقها، على الرغم من كل المعيقات، لتنتزع مكاسب حقيقية للمرأة المغربية، فعملت على توعية المرأة المغربية عن طريق محو الأمية ونشر الوعي النسائي حتى يقتنعن بأن الوضع المهين الذي تعيشه المرأة ناتج عن القوانين المجحفة، وبخاصة مدونة الأحوال الشخصية، ولهذا عليهن أن يلعبن دورهن في تغيير هذا القانون.

لكن، وككل التجارب السابقة، وجدت هذه المحاولات نفسها أمام لوبي قوي يمثل شريحة اجتماعية لم يكن في صالحها أن ينتشر الوعي في وسط نصف المجتمع، بدعوى أن هذا التغيير يهدد أسس ومقومات المجتمع الأبيسي القائم على سلطة الرجل، فتدخل هذا اللوبي بكل ثقله لإجهاض هذه التجربة بوضع حد لنشاطها، متهماً إياها بمحاولات تسييس المرأة المغربية.

المرحلة الثانية: من بداية الثمانينات إلى بداية التسعينيات

إذا أردنا أن نفهم الأصل الحقيقي للحركة النسائية وتطورها الحالي، علينا العودة إلى الثمانينيات من القرن الماضي، هذه الفترة التي تميزت بمناخ سياسي وثقافي خاص، سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي. فعلى المستوى الداخلي، عرف المغرب مرحلة اقتصادية واجتماعية صعبة نتيجة سياسة التقويم الهيكلي الذي فرض على المغرب، ما زاد من حدة الفقر في أوساط المغاربة وعلى رأسهم النساء، أما على المستوى الخارجي، وبخاصة فيما يتعلق بقضية المرأة، فقد ازداد الوعي بحقوقها والمطالبة بمبدأ المساواة بينها وبين الرجل، وبخاصة بعد المؤتمر الثاني للمرأة (كوبنهاجن، 1980)، ومؤتمر المرأة الثالث (نيروبي، 1985). ففي هذه الفترة، «شرعت المنظمات النسائية في التفكير في الاستقلال بقضيتها والسعي إلى صياغة إستراتيجية نضالية كفيلة بجعل موضوع تحرر المرأة وتمكينها والنهوض بها قضية مجتمعية، لا تقل أهمية عن قضايا الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان».[6]

فحول مدونة الأحوال الشخصية، بدأ نضال الحركة النسائية من جديد، حيث انخرطت كل الجمعيات النسائية التي تأسست في هذه الفترة، في معركة دون هوادة ضد كل أشكال الظلم الممارس ضد النساء، وبخاصة فيما يتعلق بسن الزواج وحضانة الأطفال والوصايا المفروضة على النساء. إنها المطالب نفسها التي طالبت بها النساء منذ الأربعينيات، والتي لم تجد آذاناً صاغيةً لها. ونظراً لوعي الحركة النسائية بأن هذه المطالب لا يمكن أن تتحقق خارج الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع المغربي، فقد بادرت إلى المطالبة بإعمال الاجتهاد من طرف المشرع المغربي، فكان لها ما أرادت، وتم تعديل مدونة الأحوال الشخصية سنة 1993، بأمر مرة أخرى من ملك البلاد المرحوم الحسن الثاني، الذي أمر بتعيين لجنة ملكية للنظر في هذه المدونة، لكن بعد خروجها، كانت مخيبة لآمال الحركة النسائية التي انتظرتها بفارغ الصبر لرفع الحيف والظلم عن النساء. جاء هذا التعديل ليكرس اللامساواة والدونية والميز حتى في وسط النساء أنفسهن، عندما حافظت على الولاية على الرشيدة، وأعطت الحق للفتاة التي لا أب لها لكي تعقد على نفسها، وبذلك قسمت المواطنات قسمين بشكل تعسفي. وهكذا، ستجد الحركة النسائية في المغرب نفسها تعود إلى نقطة الصفر، حيث عليها النضال من جديد أمام مقاومة شديدة لكل تغيير، وبخاصة من طرف القوى الإسلامية المتشددة.

وفي هذه المرحلة بالذات، سيتزايد وعي النساء في المغرب، وبخاصة أمام الخطاب الدولي حول تحرر المرأة وتمكينها واندماجها في تيار التنمية، لا أن تظل ذاك الطرف المستفيد فقط، ومما سيقوي هذا الاتجاه ما جاء به مؤتمر بكين بالصين سنة 1995.

المرحلة الثالثة: بداية التسعينيات

بالوصول إلى هذه المرحلة، كانت الحركة النسائية في المغرب قد راكمت تجربة ليست بالهينة خلال سنوات المد والجزر التي عاشتها منذ الأربعينيات بكل تناقضاتها وتفاعلاتها، وهكذا، فبدل أن يقدم كل تنظيم على حدة ملفه المطلبي، تم التفكير في تنسيق الجهود من أجل الضغط على أصحاب القرار، لأن الخطوات المنفردة لن تمكن الحركة النسائية من تحقيق ما تصبو إليه، بل عليها أن توحد الجهود والصفوف حتى تتحول إلى قوة ضاغطة لها وزن في الساحة ولها صوت مسموع أيضاً.

إن هذه المسألة لم تكن بالأمر الهين في البداية، لكن مع إصرار مناضلي ومناضلات الحركة النسائية، تم التنسيق والالتفاف حول أبرز قضية وهي تعديل مدونة الأحوال الشخصية التي شكلت بنودها أهم المعيقات أمام تحرر النساء ورفع الوصايا عنهن. فعلى الرغم من حصول النساء على مستويات عالية من التعليم، وانخراطهن في مسلسل التنمية ووصول المرأة إلى منصبين وزاريين في حكومة التناوب سنة 1997، ظلت المرأة المغربية قاصرة بسبب هذه المدونة، ما جعل تعديلها مطلباً أساسياً إن لم يكن من المطالب الاستعجالية في هذه المرحلة. تكوّن إذن مجلس التنسيق لتغيير مدونة الأحوال الشخصية، وصاغ الملف المطلبي، ثم قام بإطلاق حملة المليون توقيع التي نظمها اتحاد العمل النسائي، ثم مسيرة الدار البيضاء الكبرى سنة 2000. هذه المرحلة من نضال الحركة النسائية لم تسلم بدورها من حملة شرسة شنها من يعتبرون أنفسهم أوصياء على الدين الإسلامي، وأعلنوا الحرب على كل من يقف في صف المطالبين بحقوق المرأة وبالمساواة. غير أن ذلك لم يمنع مجلس التنسيق من مواصلة عمله مصراً على تغيير مدونة الأحوال الشخصية، فتكونت لجنة خاصة، وبأمر من ملك البلاد محمد السادس، أيضاً، من أجل السهر على إخراج قانون منصف وعادل للمرأة والطفل والأسرة. وبخلاف لجنة 1957 و1993، تكونت اللجنة هذه المرة من علماء وقانونيين وخبراء في علم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد وممثلي المجتمع المدني، عهد إليها صياغة مشروع مدونة بديل لتقديمه إلى أصحاب القرار. ودون أن ندخل في تفاصيل الحديث عن المشاكل التي واكبت اختيار اللجنة والمشاكل التي طرحتها في البداية، ما دفع بملك البلاد إلى تغيير اللجنة مرة ثانية، ومصادقة مجلسي البرلمان على المشروع، ليخرج **قانون الأسرة**[7] الجديد إلى الوجود في 3 شباط 2003 في جو

من الارتياح من جانب الحركة النسائية التي رأت في هذه الخطوة بادرة إيجابية من قبل مساندي حرية المرأة والداعين لها، وأيضاً في جو من التخوف -إن لم نقل الرفض- من قبل أعداء الحرية الذي يريدون مصادرة حق المرأة في المطالبة بإنصافها ورفع الضرر عنها، إما باسم الدين، وهو منهم براء، أو باسم الأعراف والتقاليد التي أعطت الرجل حق التسلط على حقوق النساء على مدى حقب تاريخية طويلة، عاشتها النساء في الظل منسيات، مهمّشات وقاصرات. ومهما يكن من الانتقادات التي توجه اليوم لهذا القانون، وبخاصة فيما يتعلق بتطبيقه في ردهات المحاكم، يمكننا القول أنه حقق الشيء الكثير مما كانت تطالب به الحركة النسائية مثل تحديد سن الزواج في 18 سنة لكل من الجنسين، رفع الولاية في الزواج بالنسبة للراشدات، وتقييد تعدد الزوجات، ما يجعله مستحيلاً في أغلب الأحيان، جعل الطلاق بيد القضاء، إلغاء أحكام بيت الطاعة، وجعل الأسرة تحت رعاية الزوجين، وهذا في رأيي مسألة مهمة جداً لأنه تعبير صريح عن الرغبة في تحقيق مبدأ المساواة بين الجنسين كما جاء ذلك في كل المواثيق الدولية.

لكن لماذا انتظر المغرب كل هذه السنين حتى يعترف للمرأة بحق المساواة، وبرفع الوصاية عنها باعتبارها إنسانة مكتملة المواطنة؟

إن لذلك أسباباً عدة، وأهمها ذاك الطابع التقليدي الذي طبع المغرب طيلة قرون من تكونه، والذي حدد الوضعية الاجتماعية لكل من المرأة والرجل، جاعلاً المرأة دائماً في المرتبة الثانية بعد الرجل لاعتبارات تاريخية لا يسمح الوقت لشرحها في هذا المقام.

لكن مع تغير كل الأوضاع الداخلية للمغرب والخارجية المحيطة به، وجد نفسه ملزماً بأن يفي بالتزاماته الدولية، وبخاصة أنه وقّع على مجموعة من الاتفاقيات الدولية: حقوق الإنسان، حقوق الطفل، اتفاقية سيداو إلى غير ذلك، وأمام ضغط الحركة النسائية، لم يجد أصحاب القرار بُدّاً من الإذعان لهذه المطالب.

إن تغيير مدونة الأحوال الشخصية لم يكن المطلب الوحيد للحركة النسائية، ولكنه كان النقطة المركزية التي تمحور حولها النضال النسائي منذ البداية، لأنه يشكل أساس اللامساواة التي تعاني منها المرأة، اللامساواة التي تؤدي حتماً إلى العنف والاضطهاد والحرمان من أبسط الحقوق. لهذا واكبت هذا المطلب مطالب أخرى تتمثل في إدماج المرأة في التنمية التي توجت بمشروع «الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية» سنة 1998، والتي تم إجهاضها بدعوى التحريض والمس بأسس المجتمع وغير ذلك من الاتهامات التي وجهت إليها، وفي هذه المرحلة أيضاً، تمت المطالبة بتعديل قانون الشغل، وقانون الجنسية وقانون الانتخابات وتبني مبدأ التمييز الإيجابي، وتجريم التحرش الجنسي، والاعتراف بالعنف الممارس ضد النساء.

كل هذه المطالب لم يكن من السهل تحقيقها، أمام اللوبي المحافظ، لكن وأمام إصرار الحركة النسائية، خرج قانون الشغل إلى الوجود سنة 2003، وقانون الجنسية سنة 2007، وتم تبني مبدأ التمييز الإيجابي في الانتخابات التشريعية لسنة 2002، الذي وصلت بموجبه 35 امرأة إلى قبة البرلمان، وتبنيه أيضاً في الانتخابات الجماعية لسنة 2009، ليرتفع عدد المنتخبات من 127 منتخبة إلى 3480 منتخبة حالياً في المجالس المنتخبة مع ترؤس امرأة واحدة لمجلس مدينة مراكش.

3. الحركة النسائية والتحديات المستقبلية

هل انتهى دور الحركة النسائية بإصدار هذه المجموعة من القوانين التي ناضلت من أجلها على مدى عقود طويلة؟ ما دور المجتمع المدني اليوم؟ وما هي التحديات التي تنتظره؟

لقد حققت الحركة النسائية، خلال مشوارها الطويل المليء بالمعاناة، وبفضل نضالاتها المستميتة من أجل حرية المرأة ومن أجل تحقيق مبدأ المساواة، مكاسب عديدة كما رأينا، لكن دورها لم ينتهِ بإصدار القوانين، بل عليها أولاً مراقبة تطبيق هذه القوانين حتى لا تَظل حبراً على ورق، كما عليها أن تنتبه إلى ذلك الفكر النكوصي الذي يحاول العصف بحقوق النساء بكل ما أوتي من قوة. لهذا عليها أن تتوقف وقفة تأمل وتفكير تمكنها من تحصين مكتسباتها، كما عليها مساءلة الذات عن الجوانب التي تم إغفالها في غمرة النضال من أجل تغيير القوانين وإصلاحها.

إن الحركة النسائية واعية بكل هذه القضايا، وقادرة على أن تبلور مطالبها بشكل إستراتيجي بامتياز، لأنها حركة سياسية وحقوقية في الأصل، وإن كانت ترمي الآن، من خلال آلاف جمعيات المجتمع المدني التي تأسست بموجب قانون 1958 المنظم للجمعيات، إلى تقديم مجموعة من الخدمات للنساء في مجال التأهيل الاقتصادي بتمكينهن من مهن مدرة للدخل ومحاربة الأمية، وتوفير الإرشاد القانوني، وأيضاً التأهيل السياسي عن طريق تقوية قدراتهن لولوج مراكز القرار في الأحزاب والترقي في دواليب السلطة.

فقد ظل اهتمام الحركة النسائية لفترة طويلة منصباً على تغيير القوانين المجحفة وإصلاحها، لأنها أجلت مسألة تغيير العقليات وتغيير الحركية المجتمعية إلى ما بعد ذلك، لهذا أصبح اليوم كل هذا رهاناً أمام الحركة النسائية اليوم من أجل مأسسة هذه الحقوق المكتسبة، وبخاصة أمام غياب الإرادة السياسية المواكبة لذلك في أغلب الأحيان، ما دفعها إلى تغيير إستراتيجيتها والمتمثلة في أن قضية المرأة هي قضية مجتمع، لهذا يجب عدم معالجتها بمعزل عن قضايا المجتمع ككل، ثم إن قضية المرأة هي قضية الرجل أيضاً، لأن كليهما عنصران مكونان للمجتمع، وهذا ما دفع بالمجتمع المدني إلى تبني مقاربة النوع في نضاله من أجل تنمية مستدامة تحقق للمرأة ذاتها وتمكنها من العيش الكريم.

لهذا، ولتبني هذه الإستراتيجية الجديدة، كان على الحركة النسائية اليوم خلق آليات جديدة تمكنها من الحفاظ على المكتسبات من جهة، والوقوف في وجه القوى التي تريد الإجهاز على هذه المكتسبات، وتتمثل هذه الآليات في:

» توظيف كل الإمكانات الممكنة لتغيير العقليات ونشر قيم المساواة بين أفراد المجتمع من خلال إعمال مقاربة النوع.

» جعل المؤسسات التعليمية فضاء لترسيخ التربية على حقوق الإنسان وقيم المواطنة.
» تأهيل النساء بالتكوين والتمكين الذاتي ليقتحمن مراكز القرار في الأحزاب ومراكز السلطة.
» محاربة العنف الممارس ضد النساء؛ سواء في الأسرة أو المجتمع أو المؤسسات الأخرى، وخلق مراكز للاستماع والإرشاد القانوني والنفسي للنساء ضحايا العنف.
» تغيير صورة المرأة في الإعلام السمعي البصري وفي الكتب والمناهج المدرسية التي لطالما عملت على تكريس دونية المرأة.
» الاهتمام بفئات النساء المهمّشات مثل الأمهات العازبات.
» متابعة تفعيل بنود قانون الأسرة.

خلاصة:

خلاصة القول إن الحركة النسائية في المغرب حركة نضالية بامتياز، حركة سياسية، حقوقية واجتماعية، جمعت خلال مسارها الطويل بين ما هو قانوني وما هو اجتماعي، في مجتمع طغت عليه المفاهيم الذكورية، والسلطة الأبيسية على مر تاريخه، فجعل من نصفه إنساناً معاقاً، مسلوب الإرادة والقوة، قاصراً مدى الحياة، لا لسبب إلا لأن هذا النصف خلق أنثى، وبما أنه كذلك، عليه أن يظل في الدرجة الثانية، عليه أن يعيش الدونية والمهانة والعنف وأن يعيد إنتاج النوع في صمت وخنوع.

لهذا، جعلت الحركة النسائية كسر هذا القانون الأبيسي من أول أولوياتها، وجعلت منه أهم نقط الأجندة المطروحة منذ البداية، فتمحور نضالها حول تغيير «مدونة الأحوال الشخصية» التي صنعها الرجل سنة 1957 لتخدم مصالحه في الزواج والطلاق معاً، كما رأينا ونحن نستعرض، باختصار، تاريخ الحركة النسائية في المغرب، علماً أن إخراج هذه المدونة إلى الوجود كان بأمر ملكي، وإصلاحها أو تعديلها أيضاً كان بأمر ملكي في المرحلتين معاً، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن للمؤسسة الملكية في المغرب مكانة مهمة في المعادلة السياسية.

د. زهور حوتي
أستاذة باحثة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس، المغرب

الهوامش:

[1] زهور حوتي (2008). "المقاومة النسائية بالمغرب: التاريخ والخصوصية"، **مجلة رؤى تربوية**، العدد 28، رام الله: مركز القطان للبحث والتطوير التربوي.
[2] بشرى الراضي الرحموني (2005). **حضور المرأة في خطاب الحركة الإسلامية بالمغرب . . حركة التوحيد والإصلاح نموذجاً**، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا من جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس –المغرب.
[3] محمد مالكي (2005). **كفاح الحركة النسائية يتوج بإصدار مدونة الأسرة**، ورقة لفائدة تقرير التنمية العربية (4).
[4] مؤسسة يطو (2005). "تاريخ الحركة النسائية المغربية في علاقتها بمدونة الأسرة"، **الحوار المتمدن**، العدد 1131.
[5] المصدر السابق.
[6] محمد مالكي، مصدر سبق ذكره.
[7] **المقتضيات الجديدة لمدونة الأسرة** (2004). الطبعة الأولى، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الشروح والدلائل، العدد 4.

من ورشة حول منظومة عباءة الخبير قدمها الخبير لوك أبووت في مقر مشروع وليد وهيلين القطان لتطوير البحث والتعليم في العلوم برام الله.